

قرار رقم (62) لسنة 2021

بشأن لائحة الفصل في الإعتراضات والنزاعات

بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03 أغسطس 2011، وتعديلاته.
- القانون رقم (8) لسنة 2013 بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- القرار رقم (40) لسنة 2013 بشأن تسمية رئيس وأعضاء مجلس المفوضية.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (1) لسنة 2021م بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد صلاحياته.
- القانون رقم (02) لسنة 2021م بشأن انتخاب مجلس النواب.
- وعلى محضر اجتماع مجلس المفوضية (الخامس عشر) المؤرخ في 10 أكتوبر 2021م

قرر

مادة (1)

اعتماد لائحة الفصل في الإعتراضات والنزاعات المرفقة بقرار مجلس المفوضية .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى المخاطبين بأحكامه الإلتزام والتنفيذ

د. عماد السايج

رئيس مجلس المفوضية



المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

لائحة الفصل في الاعتراضات والنزاعات المرفقة بقرار مجلس المفوضية

رقم (62) لسنة 2021

بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري الصادر في 03 أغسطس 2011 وتعديلاته.
- القانون رقم (8) لسنة 2013 بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- القرار رقم (40) لسنة 2013 بشأن تسمية رئيس وأعضاء المفوضية.
- القانون رقم (01) لسنة 2021 بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد صلحياته.
- القانون رقم (02) لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب
- محضر اجتماع مجلس المفوضية العادي رقم (خمسة عشر) لسنة 2021 المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2021م.

أصدرت هذه اللائحة:

مادة (1)

تعريفات

لأغراض تطبيق هذه اللائحة، يقصد بالمصطلحات الواردة بها، المعاني المبينة قرينة كل منها:

1. قرارات المفوضية: هي القرارات الصادرة عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وكل مكاتب الفروع التابعة لها.

2. اللجنة العليا للاعتراضات: هي لجنة لاستقبال الاعتراضات المحالة إليها من قبل اللجنة الفرعية للاعتراضات.

3. اللجنة الفرعية للاعتراضات: هي لجنة موجودة بكل مكاتب وفروع المفوضية، مهمتها استقبال الاعتراضات من الأشخاص ذوي المصلحة.

4. الاعتراض: هو طلب يقدم على نموذج معه من قبل المفوضية للنظر في أحد الإجراءات التي بسبها قد تضرر ذي المصلحة من تفيذه.



الاعتراضات الإدارية

(2) المادة

يحق لأي طرف ذو مصلحة تقديم اعتراض إداري يتعلق بإجراءات تقييد أحد مراحل العملية الانتخابية من قبل المفوضية خلال (72) اثنان وسبعين ساعة من تاريخ حدوث الواقعة المقدمة في الاعتراض. على أن يتم تقديم الاعتراضات وفقا للإجراءات المحددة من قبل المفوضية.

(3) المادة

إجراءات تقديم الاعتراضات

يجب تقديم كل الاعتراضات الموجهة إلى المفوضية عن طريق استخدام النماذج المعدة مسبقاً منها. ويجب أن ينص الاعتراض وبشكل واضح على كل ما يلي:

1. اسم مقدم الاعتراض.
2. موضوع الاعتراض.
3. وقت ومكان الواقعة.
4. تاريخ تقديم الاعتراض.
5. طلبات مقدم الاعتراض.
6. إقرار بأن الاعتراض لم يتم تقديمه أمام المحكمة بعد.

ويتم تقديم الاعتراضات الموجهة للمفوضية عبر مكاتبها.

(4) المادة

اللجنة الفرعية للاعتراضات

تشكل لجنة فرعية بمقر كل مكتب إدارة انتخابية، تتكون من رئيس المكتب وعضوين، وخلال (24) ساعة من استلامها للاعتراض يجب أن تصدر أحد القرارات التالية:

- عدم قبول الاعتراض بسبب عدم اتباع الإجراءات الضابطة لتقديم الاعتراضات وفق المادة رقم (3).
- رفض مضمون الاعتراض أما لأسباب موضوعية، أو قانونية.
- الفصل في الاعتراض، أو إحالتها للجنة العليا للاعتراضات من حيث الاختصاص.
- إحالتها للهيئات المختصة إذا ما تبين بأن الاعتراض المقدم يتعلق بجريمة انتخابي.



**المفوضية الوطنية
العليا للانتخابات**

High National Elections Commission

مجلس المفوضية

المادة (5)

اللجنة العليا للاعتراضات

تشكل لجنة عليا للاعتراضات، يكون رئيسها أحد أعضاء مجلس المفوضية وبعضوية اثنين من موظفي الإدارة العامة، يصدر بهم قرار من مجلس المفوضية، ويكون مقر عملها بالإدارة العامة للمفوضية. وتحتخص اللجنة باستلام الاعتراضات المحالة إليها من قبل اللجان الفرعية، والنظر فيها، وعليها إصدار قرارات مسببة، ونشرها على موقعها الإلكتروني، ومكتب الإدارة الانتخابية ذات العلاقة، وخلال (24) ساعة من استلام للاعتراض يجب أن تصدر اللجنة العليا أحد القرارات التالية:

- رفض الاعتراض.
- التوصية بإحالته للهيئات المختصة، إذا ما وجد بأن الاعتراض المقدم يتعلق بجريمة انتخابي، وتحال جميع توصيات اللجنة لمجلس المفوضية فيما إذا كانت تتعلق بحجب النتيجة، أو الفائها، أو استبعاد اسم من سجل الناخبين، أو اسم من قائمة المرشحين، أو غير ذلك من المخالفات الإدارية ذات العلاقة بالعملية الانتخابية.

المادة (6)

أي قرار يتعلق بحجب، أو إعادة فرز وعد الأصوات، أو إلغاء نتيجة أحد مراكز الانتخاب، أو شطب اسم من سجلات الناخبين أو اسم من قائمة المرشحين، قد تم بناء على اعتراض مقدم لمجلس المفوضية، يجب أن يتم بتوصية من اللجنة العليا للاعتراضات موجهة إلى مجلس المفوضية.

المادة (7)

يتحمل مقدم الاعتراض عبء الإثبات لأي اعتراض يقدم للمفوضية، وعلى لجان الاعتراضات أن تجري التحقيق اللازم للفصل فيها.

المادة (8)

تقديم كل الاعتراضات إلى مكاتب الإدارة الانتخابية وفقاً لدليل إجراءات الاعتراضات الصادر عنها.

المادة (9)

لا تقبل الاعتراضات المتعلقة بالنتائج الأولية المعلنة من قبل المفوضية، وفي حالة تقديم باعتراض في هذا الخصوص، يتم توجيه المفترض إلى المحكمة.

المادة (10)

لا تقبل اللجان الفرعية النظر في الاعتراضات إذا تم تقديمها مسبقاً لأحد المحاكم المختصة، وعلى لجان الاعتراضات متى علمت بوجود طعن أمام المحاكم وفقاً للقانون، وعلى نفس وقائع الاعتراض المنظور أمامها، أن توقف النظر في الاعتراض إلى حين صدور حكم نهائي من القضاء، ويطبق نفس الحكم من قبل اللجان الفرعية متى علمت بوجود اعتراض أمام اللجنة العليا.

مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات



صدر في طرابلس
بتاريخ: 05 ربيع الأول 1442 هجري
الموافق: 11 أكتوبر 2021 ميلادي